خطة الطوارئ للتعامل مع خطر COVID-19

(وباء الكورونا)

اخر تحديث 2020/4/2

دائرة الجمارك الاردنية

إعتماد عطوفة المدير العام

المقدمـة :

في وقت مبكر من شهر مارس ، اتخذت الحكومة الأردنية بعض الإجراءات لمنع COVID-19 من الوصول إلى البلاد مثل حظر السفر من وإلى بعض البلدان المصابة.

بعد الكشف عن الحالة الأولى شددت الحكومة الإجراءات الاحترازية وذهبت إلى مستوى تفعيل قانون الدفاع الوطني بتاريخ 2020/3/16 للتعامل مع هذه الأزمة وفعلت خطة ادارة الازمات المعتمدة على مستوى الدولة المتضمنة ادارة الازمات لمكافحة الامراض الوبائية.

ومن المتوقع أن يؤدي تفشي COVID-19 إلى زيادة الطلب في السوق على الأدوية والمواد الغذائية ومعدات الحماية الشخصية (العباءات الجراحية والقفازات والأقنعة ، وما إلى ذلك) التي يمكن أن تؤدي إلى نقص في هذه المنتجات في الأردن.

وقد صنفت منظمة الصحة العالمية في وقت سابق بأن مستوى التقييم للخطر (وباء الكورونا) عالي جدا، كما اكدت التقارير بأنه لا زال من المبكر التنبؤ بنهاية انتشار الفايروس وبأنه مرض مثير للقلق وقد يتفاقم في بلدان يعاني نظامها الصحي من ضعف، واضافت بأن الفايروس قد يتحرك في اي اتجاه جغرافي.

تصنف الامراض الوبائيه مثل COVID-19 تحت تعريف المخاطر الصحية حسب خطة ادارة المخاطر لدائرة الجمارك الأردنية 2020-2022 وهي تهديدات تواجه الدائرة كإصابات الموظفين في العمل الميداني الجمركي والحدودي بالفايروس نتيجه المخالطة مع المسافرين او البضائع,بالاضافه لاعتباره تهديدات بيئية وصحية كالتهديدات المعرف نتيجه التعرض للمواد المشعة والخطرة وغيرها.

اولا: دور دائرة الجمارك لمواجهة وباء الكورونا:

تقوم دائرة الجمارك الاردنية بالاجراءات المساندة التالية وحسب الخطة الوطنية لمواجهة وباء كورونا الصادر عن المركز الوطني للامن وادارة الازمات وهي:

1- تفعيل غرفة عمليات الجمارك على مدار الساعة.

2- تفعيل العمل الالكتروني عن بعد لادامه عمل سلسلة التوريد والتزويد وضمان انسيابيه البضائع.

3- تسخير كافة الامكانات المتاحة لمواجهة الوباء الموجود.

4- اصدار تعميم للتأكيد على مدراء المراكز بانه قد تم تفعيل الخطة الوطنية لمواجهة الامراض الوبائية والمنبثقة من الخطة الوطنية لمكافحة وباء الكورونا. وعليهم اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد بالخطة.

5- ضبط عمليات تهريب الماشية والثروة الحيوانية العابرة للحدود.

6- ادامة التواصل والتنسيق مع المركز الوطني للامن وادارة الازمات والمؤسسات ذات العلاقة.

7- توفير وشراء المستلزمات الوقائية اللازمة وتوزيعها على المراكز وحسب الحاجة والتعميم على المدراء بضرورة الالتزام بكافة التدابير الوقائية الصادرة عن الدائرة والجهات المختصه.

8- اتخاذ الاجراءات والتدابير الوقائية اللازمة في المراكز الجمركية مثل عمليات تعقيم الشاحنات القادمه برا والبضائع والساحات.

وتتضمن الخطة التنفيذية لمواجهة الامراض الوبائية الصادرة عن دائرة الجمارك لعام 2016 والمتضمنة اجراءات دائرة الجمارك في مواجهة اية حالات لحدوث امراض وبائية وعلى جميع المستويات (الاستراتيجي،العمليات،التعبوي) تحت اشراف لجنة الطوارئ وادارة الازمات بالجمارك وهي منسجمة مع الخطة الوطنية لمواجهة الامراض الوبائية والمتضمن تفعيل العمل بما يلي:

1- ايقاف العمل بمعايير الانتقائية العادية المعمول بها بالظروف العاديه.

2- وضع معايير انتقائية خاصة لمواجهة الحالة الطارئة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص والعاملة ضمن مظلة النافذة الواحده والوطنية وذلك لاستهداف كافة البضائع او اية متعلقات لها علاقة بالازمة.

3- يقوم مدراء المراكز الجمركية بالاشراف المباشر على منع اجازة اي بضائع لها علاقة بالازمة مثل المواد المعقمه والكمامات وغيرها .

4- يقوم مدراء المراكز باتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لتأمين الموظفين بالمدعمات اللازمة لقيامهم بواجباتهم مثل اخذ المطاعيم وادوات السلامة العامة لحمايتهم من الاصابة بالامراض .

5- نظرا لاعلان حالة الطوارئ يتم الغاء كافة الاجازات والمغادرات وعلى كافة الموظفين الالتحاق بمراكز عملهم أو تكليفهم بالعمل عن بعد وحسب متطلبات الأزمة.(وفي حاله مثل كورونا تم التعميم بضرورة العمل الكترونيا وعن بعد لكافة الوظائف والعمل فقط بالحد الادنى للوظائف التي تتطلب طبيعه عملها التواجد الفعلي في المعابر الحدودية مثل عمليات المعاينة والتفتيش).

6- تخفيض نسبه المعاينه الفعلية للبضائع بحيث لا تتجاوز 5% والاكتفاء بصورة X-RAY

7- تقوم دوريات الجمارك التابعة لمديرية مكافحة التهريب ومديرية الترفيق بالانتشار في اماكن الاختصاص لمنع مرور الحيوانات والمواشي العابرة للحدود.

8- تقوم مختبرات الدائرة بفحص المواد ضمن امكانياتها والتواصل مع وزارة الصحة لتأمين اي احتياجات اللازمة لمواجهة الازمة.

9- تقوم الدائرة بتسهيل مرور اية بضائع او ادوية او مساعدات للجهات ذات الاختصاص لمواجهة الازمة.

ثانيا:

وحسب ما أدى هذا الخطر COVID-19 من اضرار صحية واقتصادية في جميع أنحاء العالم فقد وافق تعريفه المخاطر القصوى حسب مسودة **خطة ادارة المخاطر لدائرة الجمارك الأردنية 2020-2022** وفيما يلي جدول يبين ذلك:

1- تحديد قيمة (شدة) الخطر = (الاحتمالية x التأثير):

الاحتمالية		مدى التأثير				
		5	4	3	2	1
		كبير جدا	كبير	متوسط	منخفض	يمكن اهماله
عالي جدا	5	25 S	20 VH	15 H	10 M	5 L
عالي	4	20 VH	16 VH	12 H	8 M	4 L
متوسط	3	15 H	12 H	9 M	6 L	3 VL
ضعيف	2	10 M	8 M	6 L	4 L	2 VL
نادر	1	5	4	3	2	1

VL	VL	VL	L	L	

2- تحديد وصف قيمة أو شدة الخطر:

مستوى الخطر	الوصف
	مخاطر بليغة للغاية بشكل غير مقبول، من الممكن أن تنهي النشاط، يجب مراقبتها بشكل مكثف ووضع الإجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة، وإعداد تقارير دورية عن سير العمل.
VH	مخاطر كبرى، تتطلب القيام بإجراءات وقائية وعلاجية فورية ومراقبة
H	مخاطر عالية، تتطلب انتباه الإدارة العليا ووضع الإجراءات المناسبة.
M	مخاطر متوسطة، تتطلب القيام بإجراءات متابعة لتبقى في أدنى مستوى عملي منطقي.
L	مخاطر منخفضة، من الممكن إدارتها ضمن الإجراءات الروتينية.
VL	مخاطر منخفضة جداً، تتطلب مراقبة فقط، دون الحاجة لاتخاذ إجراء ما لم يكن تصعيد الخطر ممكناً.

ثالثا: بناء على تصنيف هذا الوباء من ضمن المخاطر العالية فقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفعيل العمل بخطة الطوارئ المعتمد لدائرة الجمارك الأردنية حيث تم القيام بما يلي:

خطة الطوارئ للتعامل مع خطر COVID-19

الخطر S	الإجراءات التي اتخذت لعام 2020
خطر COVID-19	• خطة طوارئ جمركية بقيادة مدير عام دائرة الجمارك. • تسمية ضابط رفيع المستوى ممثلا عن دائرة الجمارك لدى غرفة العمليات الرئيسية لادارة الازمة في المركز الوطني للامن وادارة الازمات وله كامل صلاحيات المدير العام وكافة امكانيات الدائرة متاحه لها بما فيها التواصل المباشر مع مدراء المراكز الجمركية. • التنسيق والتعاون الكامل مع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وغيرها من الجهات ذات الصلة بالحدود مثل المؤسسة العامه للغذاء والدواء. • تسريع وتسهيل عملية التخليص وانسيابيه البضائع ووسائل النقل. واتخاذ الاجراءات التالية لضمان استمرار سلسلة الامداد والتزويد والتوريد وعدم توقفها وتحديد الاولويات : • تفعيل العمل الالكتروني وعن وبعد وتطبيق النافذة الوطنية في المراكز الرئيسيه للجمارك وكافة المؤسسات الحكومية العامله معها لضمان عدم مخالطة الموظفين والالتزام بالتباعد

الخطر S	الإجراءات التي اتخذت لعام 2020
	الاجتماعي عن افراد سلسلة التوريد. • إعطاء الأولوية القصوى للإمدادات الطبية والغذائية. • تشجيع استمرار وديمومه الإمدادات الطبية والغذائية بتفعيل تأجيل دفع 70٪ من الرسوم الجمركية لشركات القوائم الذهبية والفضية.(تعميم رقم 489) لضمان توفير. • قيام موظفي الدائرة المعنيين بادامة العمل بالمراكز والمديريات وفقا للاجراءات المطلوبة منهم حسب مضمون التعاميم السابقة. (تعميم رقم 491)/(تعميم رقم 499). • توفير ضباط 24 ساعة في الخدمة لتسهيل الحركة السلسة لشحنات الإغاثة. • تفعيل نظام نقل البضائع من الشاحنات الأجنبية الى الشاحنات الاردنية (Back-Back) كلما كان ذلك ممكنا للدول المنتشر بها هذا الوباء والتي تشترك بحدود مباشرة مع الاردن. لضمان توفير المواد من هذه الدول وبما لايؤثر على السلامه العاة وحسب تعليمات الوزارات المختصه. • وقف استقبال الطرود البريديه • وقف العمل بالمراكز التي تتعامل مع المسافرين التي تحتاج لتفيش البضائع الشخصية . • تمديد التعهدات الجمركية ومهل الكفالات للسماح للبضائع بالدخول نظرا لحظر التجول وعدم امكانية تمديدها. • وقف العمل الورقي والاكتفاء بالوثائق الالكترونية وتاجيل المطابقه خصوصا لشهادات المنشاء لتطبيق الاتفاقيات لما بعد الازمه. • تعزيز التواصل والتنسيق مع كافة مدراء المراكز الجمركية على ما جاء في الخطة الوطنية لمواجهة وباء الكورونا للعمل على ما جاء بها اولا باول. • العمل على الافراج عن محتويات البيانات الجمركية المنظمة باسم شركات القائمة الذهبية أو القائمة الفضية والتي تحتوي على مواد غذائية او ادوية او مواد واجهزة طبية وتأجيل دفع 70% من الرسوم والضرائب لتوفير السيولة لدى التجار.(تعميم رقم 492)
	• رفع التواصل بين المقر الرئيسي في عمان وجميع المراكز الجمركية على الحدود الأردنية.
	• نقل الموارد البشرية حسب الحاجة.
	• عدم تشغيل اجهزة التكييف المركزي في مكان العمل.(كتاب معالي وزير العمل)
	• منع تصدير ومنع اعادة التصدير للمستلزمات والأجهزة الطبية التي تستخدم للحماية والوقاية من الامراض.(تعميم رقم 478)
	•

الخطر S	الإجراءات التي اتخذت لعام 2020
	الاجتماعي عن افراد سلسلة التوريد. • إعطاء الأولوية القصوى للإمدادات الطبية والغذائية. • تشجيع استمرار وديمومه الإمدادات الطبية والغذائية بتفعيل تأجيل دفع 70٪ من الرسوم الجمركية لشركات القوائم الذهبية والفضية.(تعميم رقم 489) لضمان توفير. • قيام موظفي الدائرة المعنيين بادامة العمل بالمراكز والمديريات وفقا للاجراءات المطلوبة منهم حسب مضمون التعاميم السابقة. (تعميم رقم 491)/(تعميم رقم 499). • توفير ضباط 24 ساعة في الخدمة لتسهيل الحركة السلسة لشحنات الإغاثة. • تفعيل نظام نقل البضائع من الشاحنات الأجنبية الى الشاحنات الاردنية (Back–Back) كلما كان ذلك ممكنا للدول المنتشر بها هذا الوباء والتي تشترك بحدود مباشرة مع الاردن. لضمان توفير المواد من هذه الدول وبما لايؤثر على السلامه العاة وحسب تعليمات الوزارات المختصه. • وقف استقبال الطرود البريديه • وقف العمل بالمراكز التي تتعامل مع المسافرين التي تحتاج لتفيش البضائع الشخصية . • تمديد التعهدات الجمركية ومهل الكفالات للسماح للبضائع بالدخول نظرا لحظر التجول وعدم امكانية تمديدها. • وقف العمل الورقي والاكتفاء بالوثائق الالكترونية وتاجيل المطابقه خصوصا لشهادات المنشاء لتطبيق الاتفاقيات لما بعد الازمه. • تعزيز التواصل والتنسيق مع كافة مدراء المراكز الجمركية على ما جاء في الخطة الوطنية لمواجهة وباء الكورونا للعمل على ما جاء بها اولا باول. • العمل على الافراج عن محتويات البيانات الجمركية المنظمة باسم شركات القائمة الذهبية أو القائمة الفضية والتي تحتوي على مواد غذائية او ادوية او مواد واجهزة طبية وتأجيل دفع 70% من الرسوم والضرائب لتوفير السيولة لدى التجار.(تعميم رقم 492)
	• رفع التواصل بين المقر الرئيسي في عمان وجميع المراكز الجمركية على الحدود الأردنية.
	• نقل الموارد البشرية حسب الحاجة.
	• عدم تشغيل اجهزة التكييف المركزي في مكان العمل.(كتاب معالي وزير العمل)
	• منع تصدير ومنع اعادة التصدير للمستلزمات والأجهزة الطبية التي تستخدم للحماية والوقاية من الامراض.(تعميم رقم 478)
	•

الخطر S	الإجراءات التي اتخذت لعام 2020
	للوجهة الصحيحه. - التوسع بتطبيق النافذه الوطنيه في كافة المراكز الرئيسيه والعمل عن بعد لكافة موظفي النافذه الكترونيا. - العمل على مدار 24 ساعه لضمان انسيابيه البضائع ووصولها للسوق المحلي. - تخفيض نسبه المعاينه الجمركيه الى الحد الادنى بحيث لا تزيد عن 5%. - التنسيق بين المراكز الجمركيه والمجلس الامني كل حسب المحافظة التابع لها - رفع مستوى التنسيق بين الجمارك وكافة الجهات الرقابيه العامله معها سواء عن بعد او في الموقع وكذلك للجهات ذات العلاقه مع القطاع الخاص وادارة الموانئ واللوجستيات. - تحويل كافة الاجراءات الورقيه الى اجراءات الكترونيه بالكامل مثل تصاريح الخروج ووثائق النقل وغيرها منعا لتداول الاوراق التي قد تكون عرضه لنقل المرض. - تفعيل العمل بنظام المراسلات الالكترونيه بين التجار وشركات التخليص مع الجمارك والجهات الرقابيه العامله معها وتعليق العمل بالمراسلات الورقيه. - بناء نظام الكتروني لتصاريح مؤقته للعمال لتفريغ البضائع في مستودعات التجار بالحد الادنى مرتبطه بالبيانات الجمركية وعدد الحاويات وتنتهي هذه التصاريح الكترونيا بمجرد انتهاء المده الممنوحه لهم لضمان تحرك العمال بالحد الادنى التزاما بقرار الحظر الجزئي وبالتنسيق مع رئاسة الوزراء ووزارة الاقتصاد الرقمي -